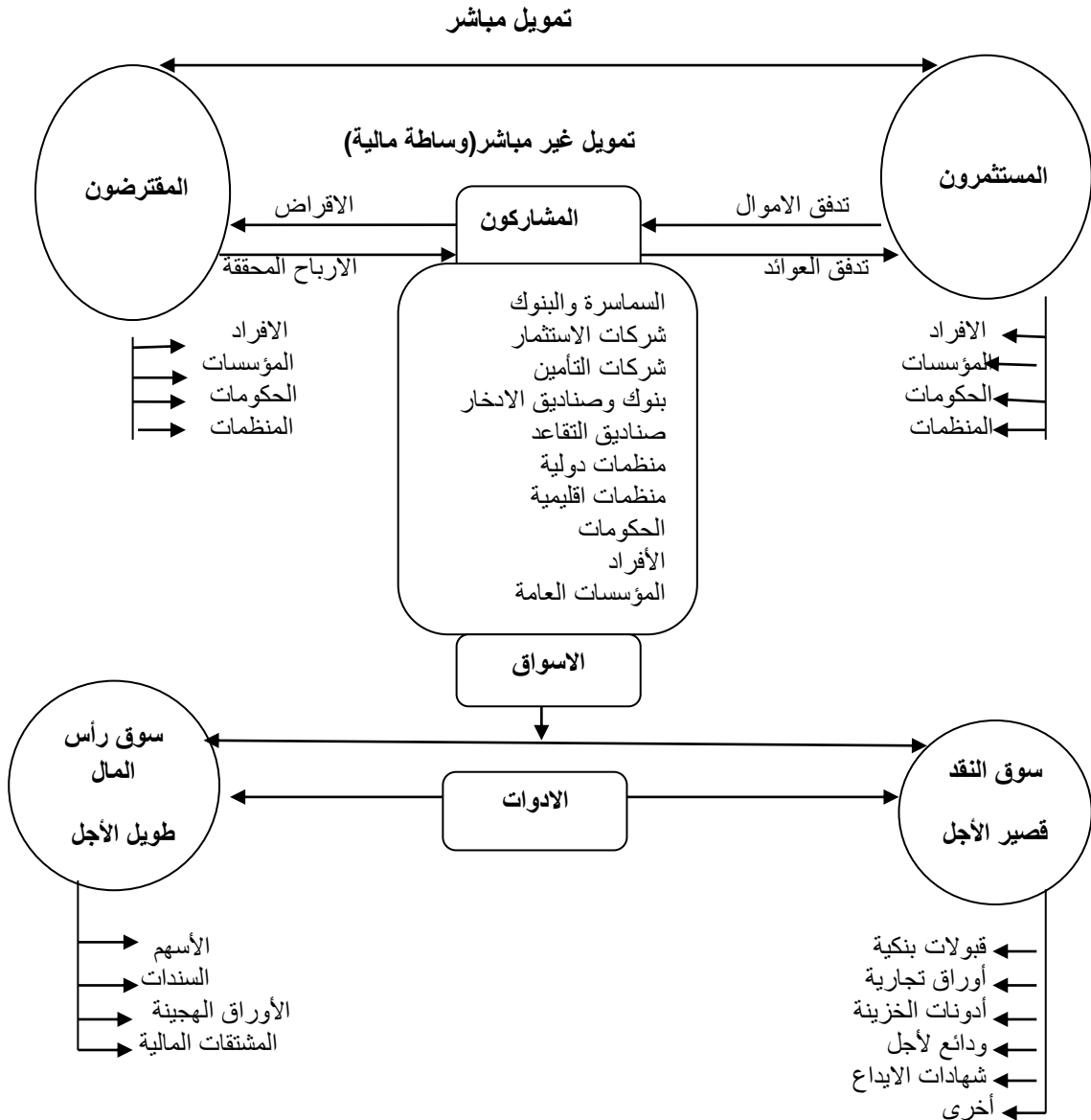


المحور السادس: الأسواق المالية.

تلعب الأسواق المالية دورا فعالا في عملية التنمية الاقتصادية وتوفير التمويل اللازم للمتعاملين الاقتصاديين، حيث تشكل القنوات التي يتم من خلالها تدفق الأموال من الوحدات التي تحقق فوائض مالية إلى الوحدات التي تعاني من عجز مالي وتحتاج إلى قنوات ملائمة لتلبية متطلبات التمويل، سواء تعلق الأمر بالأفراد أو المؤسسات، وتنقسم أسواق المال إلى أسواق نقدية وأسواق رأس المال، وكل سوق تختلف عن الأخرى من حيث المدة الزمنية والأدوات المتداولة وأيضا قواعد التعامل فيها.

ويمكن توضيح الأسواق المالية والأدوات المستخدمة من خلال مكونات عناصر النظام المالي التالي :

مكونات النظام المالي



● **تعريف السوق المالي :** يمكن تعريفه على أنه السوق الذي يجمع بين بائعي الأوراق المالية ومشترري تلك الأوراق، أي السوق الذي يتم فيه إصدار ومفاوضات المنتجات المالية طويلة الأجل والمنتجات القصيرة الأجل، حيث يعتبر السوق المالي همزة وصل بين مجموعتين من الأعوان الإقتصاديين: مجموعة تملك فوائض ادخارية وموارد مالية مؤهلة للتوظيف ومجموعة أخرى تعاني من عجز مالي في تمويل مشاريعها الإستثمارية، ويتم الإتصال بين هاتين المجموعتين إما بطريقة غير مباشرة بواسطة البنوك والمؤسسات المالية (وسطاء السوق النقدي) أو بطريقة مباشرة عن طريق سوق رأس المال. لذلك يُصنف هذا السوق عموماً على أساس نوع الأدوات المالية المتداولة فيها إلى أسواق قصيرة الأجل (السوق النقدي) وأسواق طويلة الأجل (سوق رأس المال).

● **أهمية الأسواق المالية :** للأسواق المالية أهمية كبيرة تتمثل في ما يلي :

- تلعب دوراً أساسياً في تخطيط السياسة النقدية، حيث تسهل من مهام البنك المركزي في تنظيم ومراقبة الاصدارات النقدية، والتحكم في الكتلة النقدية من خلال التغيير في معدلات الفائدة .

- يساعد في توفير سيولة عالية للأصول المالية القصيرة الأجل من خلال السوق النقدي.

- يساعد في توفير مصادر مالية طويلة الأجل عن طريق ما يعرف بعمليات سوق رأس المال .

- يساعد على تنمية الادخار وتوجيه المدخرات المالية إلى زيادة وتشجيع الإستثمار .

- يساهم في عدالة تحديد الأسعار للأوراق المالية المتداولة الأمر الذي يحفز نجاح الإستثمارات.

● **أقسام السوق المالي :** تمثل الأسواق المالية الشبكة الأساسية التي تنتقل من خلالها رؤوس الأموال وتقسم الأسواق المالية من وجهة نظر الأجل الزمنية والأدوات المستخدمة إلى أسواق نقد Money Market وأسواق رأس المال Capital Market.

1- أسواق النقد: يتم التعامل بأدوات مالية قصيرة الأجل تتراوح آجال استحقاقها بين يوم وأقل من سنة، وتتأثر أسواق النقد بالتغيرات التي تطرأ على أسعار صرف العملات المختلفة، كما تعكس الأدوات ديناً محدداً.

ويتم التعامل فيه بأدوات معظمها قصيرة الأجل مثل:

-أذونات الخزينة.

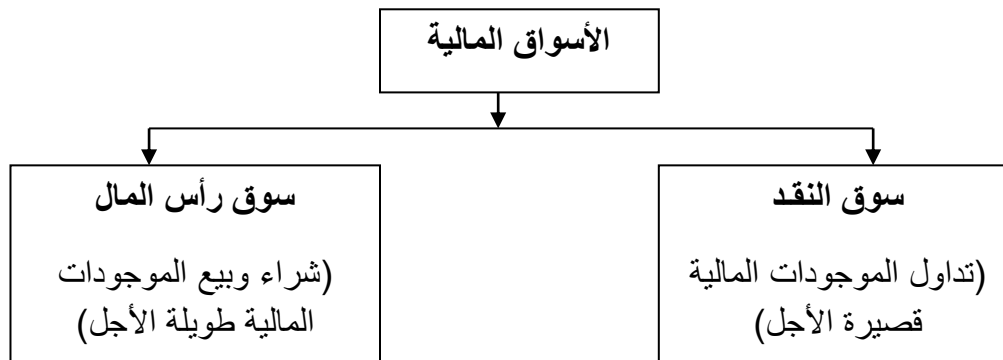
- القبولات المصرفية.

- الأوراق التجارية وشهادات الايداع القابلة للتداول.

- شهادات الايداع المخزنة والودائع لأجل وصكوك الديون المختلفة.

2- أسواق رأس المال: فإن الأدوات المستعملة تعكس غالبا حقوق الملكية مثل الأسهم كما تعكس ديونا طويلة الأجل مثل السندات، وتؤثر أسعار الفائدة بدرجة كبيرة في حركة الأموال في هذه الأسواق وبدرجة أقل تغيرات أسعار الصرف. وتكون الأدوات المستخدمة في أسواق رأس المال طويلة الأجل مثل:

- الأسهم.
- السندات.



أولاً : سوق النقد :

يعتبر السوق النقدي أحد المكونات الرئيسية للأسواق المالية، وهو مخصص لتداول أوراق مالية استثمارية قصيرة الأجل، وتعتبر البنوك المركزية والبنوك التجارية والمؤسسات المالية أهم المتدخلين في نشاطه.

● مفهوم سوق النقد :

هو مجموعة من الأسواق المنظمة للتعامل في أدوات الائتمان قصير الأجل، فهي تضمن تحقيق التوازن بين آجال العمليات الدائنة والمدينة للمؤسسات الائتمانية. كما يمكن تعريفه على أنه "سوق المال القصير الأجل، يتم تداول فيه أوراق استثمارية قصيرة الأجل مثل: أدونات الخزينة، الأوراق التجارية، شهادات الإيداع، القبولات المصرفية، العملات الأجنبية...، ويتراوح أجل هذه الأدوات ما بين يوم وحتى عام . وتعتبر هذه الأدوات المالية المتداولة في هذا السوق، أدوات ذات نوعية جيدة تتميز بدرجة مرتفعة للسيولة وانخفاض في درجة المخاطرة، لذلك تقل فيها معدلات العائد بالمقارنة مع الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل التي يتم تداولها والتعامل بها في أسواق رأس المال، وأهم المؤسسات المالية التي تعمل في السوق النقدي هي البنك المركزي، البنوك التجارية والمؤسسات المالية والخزينة.

● أهمية السوق النقدي :

- تأمين سرعة حصول المقرض على الأموال التي يحتاجها كما يؤمن للمقرض إمكانية تحويل أصوله المالية قصيرة الأجل الى أرصدة نقدية سائلة.

- تأمين السيولة النقدية وتوفير أدوات الدفع للجهاز المصرفي من أجل تمويل النشاط الاقتصادي .

- تأمين احتياجات قطاع التجارة من الضمانات البنكية والاعتمادات المفتوحة.

- تتمتع السلطات النقدية وعلى رأسها البنك المركزي من تنفيذ معظم عملياتها في سوق النقد (الرقابة على الأموال، التحكم في أسعار الفائدة القصيرة الأجل وبالتالي في أسعار الفائدة الطويلة الأجل، التحكم في احتياطات البنوك التجارية، سياسة السوق المفتوحة وسياسة إعادة الخصم)، ومن خلال تلك العمليات يمكنها تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية.

● خصائص سوق النقد : يتميز هذا السوق بجملة من المميزات والخصائص نذكر

منها :

- يتميز هذا السوق بمرونته العالية، حيث معظم الصفقات التي تتم فيه تحدث في السوق الثانوي بإجراءات مبسطة جداً، تخفض تكاليف هذه الصفقات.

- تتميز الأدوات المستخدمة فيه بدرجة عالية من السيولة .

- انخفاض درجة المخاطرة لسببين:

الأول تدني درجة المخاطرة النقدية: أي تدني احتمالات انخفاض أسعار الأوراق المالية المتداولة في هذا السوق، لأن أجل استحقاق هذه الأوراق قصير جدا وهي تتداول بسرعة .

والثاني تدني درجة مخاطرة الدين (الإئتمان): أي تدني احتمالات عجز المدين عن الوفاء بديونه، لأن الأوراق المالية المتداولة في السوق النقدي تكون صادرة عن مؤسسات ذات مراكز ائتمانية ومالية قوية كالبنك المركزي، البنوك التجارية والخزينة.

• المتدخلون في السوق النقدي :

➤ **الأفراد :** تعتبر الحسابات الجارية للأفراد من أكبر الأمثلة على تعاملهم داخل السوق النقدي، كذلك الحسابات الأخرى كحسابات تحت الطلب، والودائع الآجلة وبعض أدوات الإستثمار القصيرة الأجل داخل الأسواق النقدية.

➤ **البنك المركزي:** البنك المركزي هو السلطة المركزية التي تتحكم بالسوق النقدي وتنظم عمله. ويبرز دوره في السوق النقدي من خلال إصداره للنقد اللازم لهذا السوق، كذلك من خلال تدخله في هذا السوق بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، أو عن طريق ما يسمى بالسياسة النقدية (سياسة السوق المفتوحة، سياسة إعادة الخصم وسياسة الاحتياطي القانوني) وذلك للتحكم في كمية النقود المتداولة داخل المجتمعات من خلال تأثيره على حجم الإئتمان وأسعار الفوائد.

➤ **البنوك التجارية :** يبرز دورها كأحد المشاركين في الأسواق النقدية من خلال النظر والتركيز في الميزانية العامة للبنك التجاري، الأصول والخصوم حيث أن الجزء الرئيسي من مطلوبات هذه الميزانية هي الودائع الجارية أو الودائع تحت الطلب، وبشكل أو بآخر تعتبر هذه النقود الأداة الرئيسية للأسواق النقدية، وهذا ما يميز البنوك التجارية عن المؤسسات المالية الأخرى. كونها تساهم في عملية خلق نقود الودائع، أما الجانب الآخر من الميزانية الأصول فيحتوي على القروض والأدوات الإستثمارية قصيرة الأجل التي تتمتع بدرجة عالية من السيولة للبنك، وتعتبر هذه الأدوات قابلة للتسويق.

➤ **الخزينة:** تتدخل الخزينة العمومية في السوق النقدي فتصدر سندات لأجل قصير ومتوسط المدى للحصول على قروض من المواطنين تستعملها لتسيير ودفع نفقات الميزانية للدولة.

➤ **المؤسسات والشركات المالية:** وهي تعمل داخل السوق النقدي لأنها تحاول الوصول إلى أعلى درجة من السيولة وذلك لتأمين نفسها من تسديد التزاماتها مع مراعاة الحصول على أعلى مردود ممكن لمجموع استثماراتها، أهمها **شركات التأمين وبنوك الإستثمار**. كما يعتبر البعض أن **البنوك وصناديق التوفير** توجد على هامش السوق النقدي، حيث تتلقى أموال قصيرة الأجل ولكن توظفها في استثمارات طويلة الأجل،

فمهمتها تجميع مدخرات الافراد وتوظيفها في مشروعات معينة، حيث يقوم أصحاب الدخول الضئيلة بالتوفير لدى هذه المؤسسات، فهي لا تدخر وإنما تؤجل بعض استهلاكها إلى زمن لاحق ومن هنا تكون ودائع التوفير ودائع صغيرة القيمة وقصيرة الاجل وقليلة التأثير بالتقلبات الاقتصادية.

● **هيكل السوق النقدي :** على العموم نميز سوقين للسوق النقدي وهما :

➤ **السوق الأولي :** يتم من خلاله الحصول على الاموال المراد توظيفها لآجال قصيرة وبأسعار فائدة تتحدد حسب مصدر هذه الأموال، ومكانة المقترض وسمعته المالية، أي أن السوق الأولي محله الإصدارات الجديدة التي تتمثل في البيع الأول لأدوات الدين (السوق الذي يتم فيه الإكتتاب لأول مرة للأصول المالية).

➤ **السوق الثانوي :** يتم من خلاله تداول الاصدارات النقدية القصيرة الأجل وبأسعار تتحدد حسب قانون العرض والطلب، هذا يعني أن هذا السوق محله إصدارات مستعملة، حيث يتم تداولها بين مشتريها الأول في السوق الأولي ومشتريين آخرين جدد، ونظرا لأهمية هذا السوق الثانوي يعتبر السوق النقدي السوق الثانوي للنقد.

● **أدوات الاستثمار في السوق النقدي:**

➤ **أدوات الاستثمار التقليدية :** وتتمثل فيما يلي :

- **الأوراق التجارية :** تصدرها الشركات ذات السمعة التجارية الحسنة وشركات التأمين وبعض الشركات غير المصرفية والبنوك الكبيرة، تاريخ استحقاقها من 5 أيام إلى 15يوم، تتضمن حقا شخصيا من الأموال، تخصم في البنوك.

- **أذونات الخزينة :** هي أوراق حكومية قصيرة الأجل، تاريخ استحقاقها يتراوح ما بين 3 إلى 12 شهرا، تصدرها الخزينة العمومية وأحيانا البنك المركزي، تخصم في السوق الثانوي للنقد وهي قابلة لإعادة الخصم في البنك المركزي.

- **شهادات الإيداع المصرفية القابلة للتداول :** هي شهادات غير شخصية، تصدرها البنوك التجارية للمودعين مقابل فائدة سنوية تعطى لحاملها، يمكن التصرف فيها بالبيع أو التنازل عنها في السوق الثانوي للنقد.

- **القبولات المصرفية (أو الكمبيالات) :** تستخدم في ميدان تمويل التجارة الخارجية، يحررها المستورد، ويمكن للمصدر استرداد قيمتها قبل تاريخ الاستحقاق باللجوء إلى البنك المراسل وذلك ببيعه في السوق الثانوي على أساس الخصم.

- **اليورو دولار (أو الدولار الأوروبي) :** تعبر عن البنوك التي لها تعامل دولي في الدولار الأمريكي أو في العملات الأوروبية، فهي السوق الثانوي الذي تتداول فيه صكوك تلك القروض.

➤ أدوات الاستثمار الحديثة : وتتمثل أهمها في :

- **قرض فائض الإحتياطي الإلزامي** : يعني أن للبنوك القدرة على إقراض فائضها من الإحتياطي الإلزامي الموجود لدى البنك المركزي إلى بنوك أخرى لها عجز في هذا الإحتياطي الإلزامي تحت إشراف البنك المركزي، وذلك مقابل فائدة تتحدد وفقا لقانون العرض والطلب ومدة إستحقاق لا تتجاوز ليلة واحدة.
- **اتفاقية إعادة الشراء** : هي عملية لا تتجاوز يوما واحدا أو أيام قلائل، فأتثناء الحاجة إلى السيولة يمكن بيع الورقة المالية للمستثمر بصفة مؤقتة وفي نفس الوقت تبرم صفقة إعادة الشراء لهذه الورقة بسعر أعلى بقليل من سعر البيع.
- **شهادة المديونية (أو كمبيالات الخزينة)** : هي أوراق مالية تصدرها وزارة المالية وتتداول في السوق الثانوي للسوق النقدي وسوق رأس المال، مدة استحقاقها تتراوح من سنة إلى 7 سنوات.

ثانيا : سوق رأس المال .

وهو السوق الذي يتم فيه تداول الأوراق المالية المتوسطة والطويلة الأجل.

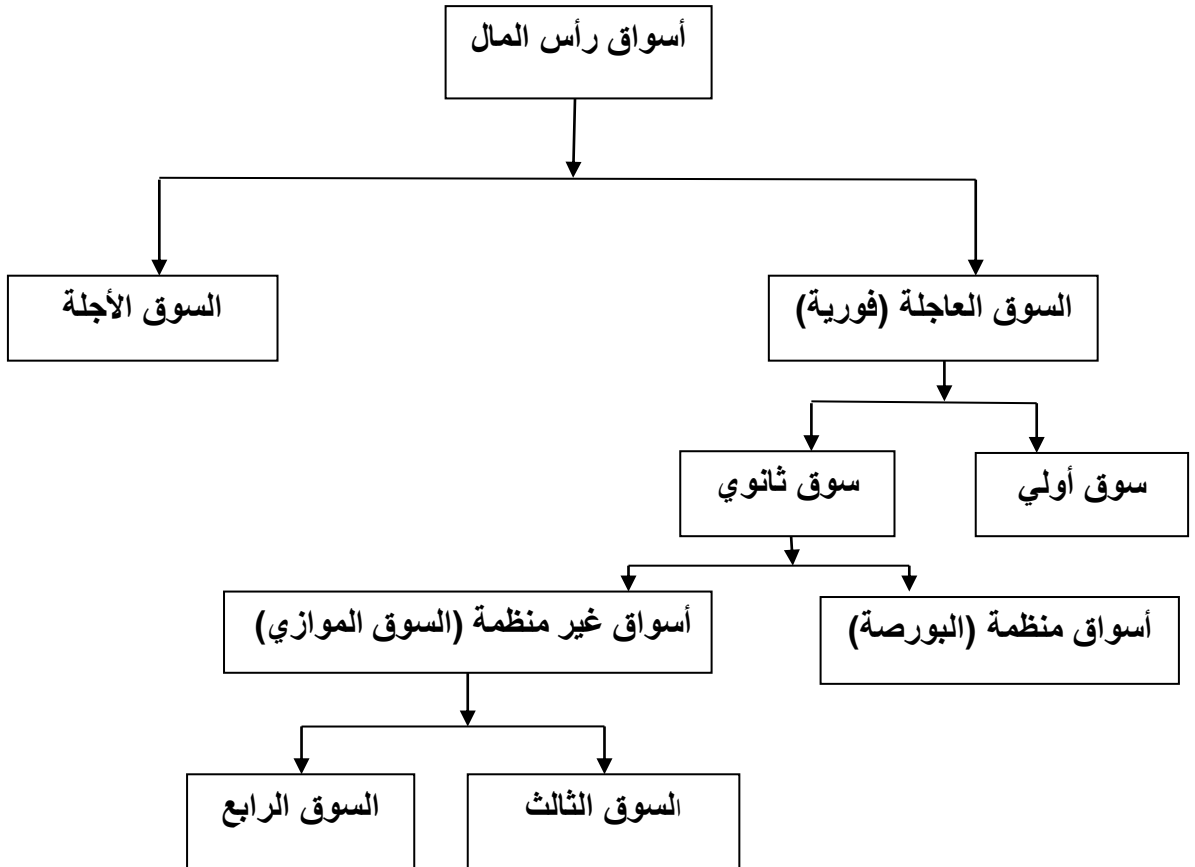
• مفهوم سوق رأس المال :

يعرف سوق رأس المال بأنه سوق الصفقات المالية الطويلة الأجل، والتي تنفذ إما في شكل صورة قروض مباشرة طويلة الأجل، أو في شكل إصدارات مالية طويلة الأجل (سوق الأوراق المالية).

كما تعرف أسواق رأس المال على أنها أسواق للاستثمارات المالية المباشرة أو غير مباشرة على رأس المال، وتشمل جميع أشكال الإقراض والاقتراض ويضم سوق رأس المال مجمل المؤسسات المالية التي تتم من خلالها جميع الأموال على المدى المتوسط والطويل وتوفيرها للأفراد وقطاع الحكومة.

حيث تمثل أسواق الأوراق المالية الآلية التي يتم من خلالها تداول الأصول المالية بيعا وشراء، وتمكن تلك الآلية من تحويل الموارد المالية بكفاءة من القطاعات ذات الفوائض المالية إلى القطاعات ذات العجز المالي، ويعكس وجود أسواق الأوراق المالية فوائد عدة، تعود على كل من مصدري الأوراق المالية (المقترضين) ومشتري الأوراق المالية (المستثمرين).

• أقسام أسواق رأس المال : تقسم أسواق رأس المال كالاتي :



➤ **الأسواق الحاضرة أو الفورية:** تعرف هذه الأسواق بالحاضرة أو الفورية لإمكانية انتقال ملكية الورقة للمشتري فوراً عند إتمام الصفقة، وذلك بعد أن يدفع قيمة الورقة أو جزء منها، وتنقسم هذه الأسواق إلى:

✓ **الأسواق الأولية (أسواق الإصدار):** وفيها يتم التعامل بالأوراق المالية الجديدة، أي التي يتم إصدارها لأول مرة، وتختص بتأسيس الشركات الجديدة، وطرح رأس مال الشركات للاكتتاب في صورة أوراق مالية. وتكون السوق الأولية مجموعة المؤسسات المتخصصة في إصدار الأوراق المالية لحساب منشآت الأعمال والجهات الحكومية، وتتمثل تلك المؤسسات في بيوت السمسرة الكبيرة التي يطلق عليها بنوك الاستثمار، كما قد تتمثل في البنوك التجارية وذلك في الحالات التي تنقسم فيها سوق رأس المال بالصغر .

✓ **الأسواق الثانوية (أسواق التداول):** يجري في السوق الثانوي تداول الأوراق المالية المصدرة سابقاً في السوق الأولي، أي أن الأوراق في هذا السوق متداولة من قبل، وتنقسم سوق التداول إلى أسواق منظمة وأسواق غير منظمة :

● **السوق المنظمة:** يطلق على الأسواق المنظمة **بورصة الأوراق المالية**، تتميز هذه السوق بهيكلها التنظيمي والمؤسسي المنظم وهي تخضع للقوانين، القواعد والإجراءات التي تضعها الجهات الرقابية، يدار من قبل لجنة البورصة المتكونة من أعضاء منتخبين ممثلين عن الشركات المسجلة في السوق، الوسطاء والحكومة .

● **السوق غير المنظمة:** يطلق عليها اسم السوق الموازية وهي لا تخضع لقوانين السوق المنظمة، تمتاز بسهولة التعامل فيها بحكم تحررها من القيود والشروط التي يفرضها التعامل في السوق المنظمة، ونجد في السوق غير المنظمة:

❖ **السوق الثالثة:** يمثل السوق الثالث قطاع من السوق غير المنظم الذي يتكون من بيوت سمسرة من غير الأعضاء في الأسواق المنظمة، لكن لهم حق التعامل في الأوراق المالية المسجلة في السوق المنظمة، تنشأ هذه السوق بصفة أساسية بهدف تخفيف أعباء العمولة التي يحصل عليها السماسرة وذلك لكون السمسار في هذه السوق لا يدفع رسوم التسجيل أو رسوم العضوية في السوق وغير ملزم بحد أدنى من العمولة، تتميز المعاملات في هذا السوق بانخفاض التكلفة وسرعة التنفيذ.

❖ **السوق الرابعة:** هو سوق التعامل المباشر بين الشركات الكبيرة مصدرة الأوراق المالية وبين أغنياء المستثمرين، دون الحاجة إلى سمسرة أو تجار الأوراق المالية، يتم التعامل بسرعة وبتكلفة بسيطة من خلال شبكة اتصالات إلكترونية وهاتفية حديثة.

➤ **الأسواق الآجلة (المستقبلية):** تسمى أيضا أسواق المشتقات المالية لكونها تقوم على مبدأ اشتقاق أسعار الأدوات من أدوات الأسواق المالية الرئيسية (أسهم، سندات و عملات...) وتتعامل هذه الأسواق بنفس الأدوات التي تتداول في الأسواق الحاضرة ولكن من خلال عقود واتفاقيات يتم تنفيذها في تاريخ لاحق .

• الأدوات المستخدمة في سوق رأس المال :

➤ الأسهم :

فالسهم هو عبارة عن ورقة مالية تثبت امتلاك حائزها لجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته مع الاستفادة من كل الحقوق وتحمل كل الأعباء التي تنتج عند امتلاك هذه الورقة.

• أنواع الأسهم: تختلف الأسهم وتتنوع بحسب الأساس المعتمد في تصنيفها، ويمكن

التمييز بين نوعين :

- **الأسهم العادية:** وهي أدوات ملكية قابلة للتداول وتحصل على الحقوق العادية لحامل السهم دون ميزة خاصة مقارنة بالمساهمين سواء في الأرباح أو الأصول، وعادة تصدر الأسهم العادية بقيمة اسمية متساوية الحقوق والالتزامات ويحصل حامله على نصيبه من الأرباح بنسبة مئوية تعلن سنويا من قبل مجلس الإدارة، وقد يحصلون على الأرباح نقدا أو في شكل أسهم، وفي حالة إفلاس الشركة أو تسهيل أصولها يتقاضى حملة الأسهم العادية حقوقهم بعد الدائنين مثل المقرضين وحملة الأسهم الممتازة . وهناك عدة أنواع للأسهم العادية.

- **الأسهم الممتازة:** هي شهادات تصدرها الشركات للتزود برؤوس الأموال عند الحاجة، مثلها في ذلك مثل الأسهم العادية، إذ تمثل هي الأخرى ملكية المساهم الممتاز لجزء من الشركة، يتوقف ذلك الجزء على ما بحوزته من تلك الأسهم كما أن للأسهم الممتازة قيمة اسمية، وقيمة دفترية وأخرى سوقية وليس له تاريخ استحقاق . كما تعرف على أنها تلك الأسهم التي يتمتع حاملها بميزة خاصة سواء من أرباح الشركة أو أصولها عند التصفية.

➤ **السندات :** تمثل السندات صكوك دين لمالكها، وهي أداة تمويل مباشرة ما بين وحدات العجز (المقترض) ووحدات الفائض (المقرض)، لذلك فهي عبارة عن قرض مجزأ إلى وحدات قياسية كل وحدة منها تدعى سند، يتميز التمويل بالسندات مقارنة بالقرض التقليدي بمرونة التسهيل العالية لحامله بوجود سوق الأوراق المالية فضلا عن إمكانية تحقق المكاسب الرأسمالية من خلال عمليات التداول وصورة التجزئة للسندات التي تتيح للجمهور التعامل به بشكل واسع. ويمكن التمييز بين عدة أنواع للسندات.

• الفرق بين الأسهم والسندات: يمكن إجمال أهم الفرق فيما يلي :

✓ يشكل السهم نصيباً في رأس مال الشركة أي أنه أداة ملكية، بينما يشكل السند ديناً على عاتق الشركة .

✓ يستحق حملة السندات فائدة محددة وثابتة تدفعها الشركة الجهة المصدرة للسند بمواعيد دورية منتظمة وبغض النظر عن نتائج أعمالها ووضعها المالي، بينما أرباح الأسهم لا تستحق إلا عندما تحقق الشركة أرباحاً أي أنها مرتبطة بنتائج أعمالها.

✓ كل شركة مساهمة لها أسهم، وليس من الضروري أن يكون لشركة المساهمة سندات.

✓ لا يمكن إصدار أسهم بأقل من قيمتها الاسمية بينما يصدر السند بأقل من قيمته الاسمية.

✓ الاستثمار في السندات يتأثر سلباً بالتضخم أي أن المستثمر فيها الدائن يتضرر نتيجة للتضخم ويستفيد المقرض أي الشركة الجهة المصدرة للسند، في حين أن الاستثمار في الأسهم يمكن له أن يستوعب التضخم، وقد يتأثر به سلباً.

✓ الشكل القانوني، أو إدماج الشركة في أخرى فحامل السهم لا يسترد ماله إلا بالبيع في البورصة أو عند التصفية، ولا يشترط أن يكون ما دفعه هو ما يسترد وهو قابل للزيادة أو النقصان، أما حامل السند يسترد رأس ماله في الموعد المحدد لاستحقاق السداد بالكامل .

➤ **الأوراق الهجينة:** تعرف الأوراق المهجنة بأنها أوراق مالية جديدة، لم تعد تتميز وبشكل قاطع بين الصفات التي تتمتع بأنها أدوات المديونية أي السندات وأدوات حقوق الملكية أي الأسهم، بل مزجت بين خصائص وسمات كل منهما، وعليه فإن الأوراق المهجنة لها بعض صفات ومميزات الأسهم بمختلف أنواعها، كما تحمل في نفس الوقت بعض مميزات وصفات السندات، وبالتالي لا يمكن اعتبارها أسهماً ولا سندات حيث أنها خليط بينهما .

وبالتالي فهي تلك القيم التي تجمع بين خصائص الأسهم التي تمثل حق الملكية والسندات التي تمثل حق الدائنية، ومن أهم أنواعها نذكر **شهادات الاستثمار، سندات المساهمة وحصص التأسيس.**

➤ **المشتقات المالية :** تعرف المشتقات المالية على أنها نوع من العقود المالية التي تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي، هي أدوات مالية ترتبط بأداة مالية معينة أو مؤشر أو سلعة والتي من خلالها يمكن شراء أو بيع المخاطر المالية في سوق الأوراق المالية، أما قيمة الأداة المشتقة فإنها تتوقف على سعر الأصل أو المؤشر محل التعاقد، وعلى خلاف أدوات الدين فليس هناك ما يتم دفعه مقدماً ليتم استرداده وليس هناك عائد مستحق على الاستثمار، وتستخدم المشتقات المالية لعدد من الأغراض وتشمل إدارة المخاطر، التحوط ضد المخاطر، المراجحة بين الأسواق والمضاربة .

ومن بين أنواع المشتقات المالية نذكر :

- **العقود الأجلة :** وهي عبارة عن اتفاق على شراء أو بيع أصل معين في وقت مستقبلي مقابل سعر معين، ويكون عادة بين مؤسستين ماليتين أو بين مؤسسة مالية وأحد عملائها

من المنشآت ، أي أن العقد الآجل هو اتفاقية ثنائية بين مشتري وبائع ، الأصل محل التعاقد، سعر التسوية وتاريخ التسوية من المسائل التي يتم التفاوض بشأنها وتكون محل اتفاق بين المتعاقدين ، وفي تاريخ التسوية يقوم البائع بتسليم الأصل محل التعاقد والمشتري بتسليم الثمن المتفق عليه مسبقاً.

- **العقود المستقبلية :** هي التزام إما ببيع أصل معين وإما بشرائه بسعر محدد وبتاريخ مستقبلي محدد، أي أن يتم التنفيذ في المستقبل. والعنصر الأساسي في هذا العقد هو أن السعر، الأصل والكمية يتم الاتفاق عليها عند توقيع العقد بينما يتم دفع الثمن وتسليم الأصل المتفق عليه في المستقبل.

- **عقود الخيار :** الخيار عقد يعطي حامله الحق دون أن يكون ذلك إلزاماً بأن يشتري أو يبيع أصلاً بالسعر الوارد في العقد وقبل نفاذ فترة سريانه .

وبالتالي فعقد الخيار هو عقد يتيح لمشتريه شراء (خيار الشراء) أو بيع (خيار البيع) سلعة معينة أو أصلاً معيناً بسعر محدد في تاريخ مستقبلي محدد ، ويختلف تاريخ التنفيذ باختلاف نوع الخيار إذا كان الخيار أمريكياً أو إذا كان الخيار أوروبياً، وقد يكون في تواريخ محددة خلال فترة معينة ، ويعطي الخيار لمشتريه الحق في تنفيذه أو عدم تنفيذه عند حلول التاريخ المتفق عليه على حساب بائع الخيار، أي أن بائع الخيار ليس له الحق في رفض التنفيذ إذا قرر مشتريه ذلك. وتستعمل الخيارات للمضاربة المستقبلية وتحقيق الأرباح، أو التغطية ضد المخاطر المستقبلية. ونميز هنا بين الخيار الأمريكي والخيار الأوروبي ، وخيار الشراء وخيار البيع.

- **عقود المبادلة:** وهي اتفاق تعاقدى على تبادل تدفقات نقدية معينة في تاريخ لاحق ، وتتكون عمليات المبادلة من عقد بين طرفين يتعهد بموجبه الطرف الأول بدفع مبلغ محدد إلى الطرف الثاني الذي يتعهد بدوره بدفع مبلغ محدد في نفس التاريخ إلى الطرف الأول .